ديوان الرقابة المالية والإدارية

التقرير السنوي 2025 - 2026

أخبار الخليج

العدد (17770) - السنة الحادية والخمسون - الثلاثاء 7 جمادى الآخرة 1448هـ - 17 نوفمبر 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com



الرقابة: شركة مطار البحرين تقوم بتمديد عقود الموردين بدلا من طرح مناقصات جديدة

«مطار البحرين»: إعداد خطة مشتريات 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم قيام شركة مطار البحرين، في بعض الحالات، بطرح مناقصات شراء المواد والخدمات التي تحتاج إليها بصورة مستمرة قبل وقت كاف من انتهاء عقود الشراء القائمة، ما يدفعها إلى تمديد العقود مع الموردين والمقاولين أنفسهم، أو اللجوء إلى التعاقد المباشر مع موردين ومقاولين، بدلاً من طرح مناقصات عامة.

وأوضح الديوان أن ذلك يعكس ضعف التخطيط للمشتريات المستمرة، ولا يضمن حصول الشركة على أفضل الأسعار والمواصفات، في ظل عدم إتاحة الفرصة للمنافسة بين الموردين ومقدمي الخدمات من خلال المناقصات العامة.

من جانبها، أفادت الشركة بأنها شرعت خلال الربع الرابع من عام 2026 في إعداد خطة مشترياتها لعام 2027، تتضمن حصر الاحتياجات المتكررة من المواد والخدمات وتحديد المواعيد المناسبة لطرح مناقصاتها.

وأوضحت أنها تتابع المدد الزمنية للعقود القائمة قبل انتهائها، بما يتيح البدء في إجراءات طرح المناقصات بوقت كاف، ويحد من الحاجة إلى تمديد العقود أو اللجوء إلى الشراء المباشر لضمان استمرار التوريد أو تقديم الخدمات.

وأضافت الشركة أنه اعتباراً من يناير 2026 أصبحت جميع طلبات الشراء تُقدّم وتُعالج حصراً عبر نظام المشتريات، بصرف النظر عن قيمتها، بعدما كان استخدام النظام مقتصراً على المشتريات التي تقل قيمتها عن 10 آلاف دينار.

وأشارت إلى أن إدارة المشتريات تتولى مراجعة كل طلب للتحقق من توافق طريقة الشراء مع الأحكام المنظمة، سواء تعلق الأمر بمناقصة عامة أو محدودة أو شراء مباشر، وذلك قبل استصدار الموافقات اللازمة.

كما أوضحت أن لجنة الشراء المباشر، التي شُكّلت بموجب تعميم مجلس المناقصات والمزايدات رقم (10) لسنة 2026 بشأن إجراءات وضوابط التعاقد المباشر، تتولى الإشراف على جميع حالات الشراء المباشر التي تستلزم الحصول على موافقة مجلس المناقصات والمزايدات.

الرقابة: موظف بـ«مطار البحرين» يفتح عطاءات المشتريات

مطار البحرين: تخصيص بريد إلكتروني لفتح العطاءات حفاظا على سريتها

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم احتفاظ شركة مطار البحرين بصناديق مخصصة لإيداع عروض الموردين والمقاولين المتعلقة بالمشتريات التي تزيد قيمتها على 3 آلاف دينار ولا تتجاوز 10 آلاف دينار، حيث يتولى أحد موظفي إدارة المشتريات استلام تلك العروض وفتحها.

وأوضح الديوان أن هذا الإجراء يخالف أحكام قرار مجلس المناقصات والمزايدات رقم (1) لسنة 2015، ولا يحقق الضوابط الكافية للحفاظ على سرية العطاءات وإحكام الرقابة على إجراءات استلامها وفتحها.

من جانبها، أفادت الشركة بأن إدارة المشتريات، ممثلة في قسم شؤون المناقصات، أنشأت بالتنسيق مع إدارة تقنية المعلومات بريداً إلكترونياً مخصصاً لاستلام العطاءات، بحيث تُحفظ العروض الواردة في صندوق البريد، ولا تُفتح إلا في التاريخ والوقت المحددين لذلك، حفاظاً على سريتها والتزاماً بأنظمة مجلس المناقصات والمزايدات.

الرقابة: «مطار البحرين» تدفع للموردين والمقاولين مقدما حتى 100% من قيمة العقود من دون ضمانات

مطار البحرين: ضوابط جديدة للدفعات خلال الربع الرابع من 2026

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية قيام شركة مطار البحرين، في بعض الحالات، بصرف دفعات مقدمة للموردين والمقاولين تراوحت نسبتها بين 10% و100% من قيمة العقد أو أمر الشراء، من دون الحصول على ضمانات مقابل تلك المبالغ.

وأوضح الديوان أن عدم الحصول على ضمانات لا يكفل للشركة استرداد الدفعات المقدمة في حال إخلال المورد أو المقاول بالتزاماته التعاقدية، بما قد يعرض أموال الشركة لمخاطر عدم الاسترداد.

من جانبها، أفادت الشركة بأنها حددت الربع الرابع من عام 2026 موعداً لوضع ضوابط تنظم صرف الدفعات المقدمة، بما يُلزم المورد أو المقاول بتقديم ضمان مقابل المبالغ التي يحصل عليها مقدماً، على أن يظل الضمان سارياً حتى الوفاء بجميع الالتزامات التعاقدية المرتبطة بالدفعة، بما يحفظ حق الشركة في استردادها عند الإخلال بتلك الالتزامات. وأوضحت الشركة أن شروط الدفع المقدم تخضع للتفاوض بين الطرفين، وأن الحصول على ضمان قد يتعذر في بعض الحالات، منها التعامل مع مورد وحيد أو أحد المصنّعين الأصليين للمعدات، إذا تعذر على المورد أو المصنّع المعني تقديم الضمان.

الرقابة: «طيران الخليج» تعاقدت بمبالغ تتجاوز قيمة الترسية المعتمدة

الشركة: نعمل على توثيق إجراءات الرقابة على تعديلات العقود

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية قيام شركة طيران الخليج، في بعض الحالات، بالتعاقد مع موردين ومقاولين بمبالغ تتجاوز قيمة الترسية التي وافق عليها مجلس المناقصات والمزايدات، نتيجة إدخال تغييرات على مدة المناقصات أو نطاقها من دون الرجوع إلى المجلس للحصول على موافقته المسبقة.

من جانبها، أكدت الشركة التزامها بعدم توقيع أي تعديل أو ملحق تعاقدي يترتب عليه تغيير قيمة العقد أو مدته أو نطاقه أو شروطه، قبل الحصول على الموافقة المسبقة من الجهة المختصة، وفقاً لأحكام وقوانين مجلس المناقصات والمزايدات.

وأوضحت أن الأوامر التغييرية والأعمال الإضافية تعتمدها لجنة المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الداخلية، إذا لم يتجاوز مجموعها التراكمي، زيادةً ونقصاناً، نسبة 15% من قيمة العقد طوال مدته، شريطة أن يكون العقد سارياً، وأن تكون الأعمال متوافقة مع نطاقه، مع توافر الميزانية اللازمة.

وأضافت أن الأوامر التغييرية التي تتجاوز هذه النسبة تستلزم الحصول على موافقة مسبقة من مجلس المناقصات والمزايدات، على ألا يتجاوز مجموع الأوامر التغييرية 100% من قيمة العقد، إلا في الحالات المستثناة بموجب القانون.

وبالنسبة إلى العقود التي تتم ترسيتها داخلياً أشارت الشركة إلى أن أي أمر تغييري أو تمديد أو تجديد يترتب عليه تجاوز القيمة التراكمية للعقد 100 ألف دينار بحريني يستلزم الحصول على الموافقة المسبقة من المجلس، حتى إن لم تتجاوز نسبة التغيير 15%.

وأكدت الشركة أنها ستعمل على توثيق إجراءات الرقابة على تعديلات العقود، بما يحدد جهة الاعتماد المختصة لكل نوع من التعديلات، والحالات التي تستوجب الحصول على موافقة المجلس قبل التوقيع، إلى جانب ضبط النظام الإلكتروني بحيث لا يصدر أي أمر شراء أو تعديل عليه بقيمة تتجاوز قيمة الترسية المعتمدة إلا بعد إرفاق الموافقة اللازمة.

الرقابة: «طيران الخليج» دفعت 160 مليون دينار مقدما للموردين من دون ضمانات

الشركة: ضوابط للدفعات المقدمة والضمانات خلال الربع الأخير من 2026

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية قيام شركة طيران الخليج، في بعض الحالات، بصرف دفعات مقدمة للموردين والمقاولين تراوحت نسبتها بين 30% و100% من قيمة العقد أو أمر الشراء، من دون الحصول على ضمانات مقابل تلك المبالغ، بما لا يكفل للشركة استردادها في حال إخلال المورد أو المقاول بالتزاماته التعاقدية.

وأوضح الديوان أن إجمالي قيمة المبالغ التي دفعتها الشركة مقدماً خلال الفترة من 2022 إلى 2025 بلغ نحو 160 مليون دينار، مشيراً إلى أن عدم الحصول على ضمانات مقابلة لهذه الدفعات يعرض الشركة لمخاطر عدم استردادها عند عدم الوفاء بالالتزامات المتفق عليها.

من جانبها، أفادت الشركة بأنها ستضع خلال الربع الرابع من عام 2026 ضوابط تنظم صرف الدفعات المقدمة للموردين والمقاولين، بما يحدد الحالات التي يجوز فيها صرف هذه الدفعات، والنسب المسموح بها من قيمة العقود أو أوامر الشراء، وآليات استردادها.

وأوضحت أن الضوابط ستحدد كذلك أنواع الضمانات الواجب الحصول عليها من المورد أو المقاول، بما في ذلك الضمانات البنكية، مع اشتراط استمرار سريانها حتى الوفاء بالالتزامات التي صُرفت الدفعة المقدمة مقابلها.

وأضافت الشركة أنها ستبحث خلال الربع ذاته مدى إمكانية تطبيق هذه الضوابط على تعاقداتها، مع مراعاة طبيعة وممارسات قطاع الطيران، مشيرة إلى أن الدفعات المقدمة تعد من الشروط التي تخضع للتفاوض بين الطرفين، وقد يتعذر في بعض الحالات الحصول على ضمان مقابلها، ولا سيما عند التعاقد مع مورد وحيد أو مع المصنّع الأصلي للمعدات.

الرقابة ترصد شراء مباشرا في «طيران الخليج»..

الشركة: توسيع استخدام نظام المشتريات لضبط الإجراءات

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية قيام شركة طيران الخليج، في بعض الحالات، بالشراء المباشر من موردين ومقاولين لمشتريات تتجاوز قيمتها 50 ألف دينار، من دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس المناقصات والمزايدات، بالمخالفة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات، الذي يُلزم الشركات المملوكة بالكامل للدولة بطرح هذه المشتريات في مناقصات عامة عن طريق المجلس، ولا يجيز الشراء المباشر إلا عند وجود حاجة تستدعي ذلك، وبموجب قرار مسبب من المجلس.كما رصد الديوان تنفيذ الشركة بعض المشتريات التي تزيد قيمتها على 10 آلاف دينار ولا تتجاوز 50 ألف دينار بأسلوب الشراء المباشر من الموردين والمقاولين، بدلاً من طرحها في مناقصات عامة داخلية بالشركة، بما يخالف مقتضيات قرار مجلس المناقصات والمزايدات رقم (1) لسنة 2015.

من جانبها، أفادت الشركة بأنها وسّعت في يناير 2026 نطاق استخدام نظام المشتريات ليشمل طلبات الشراء بجميع قيمها، بعدما كان مقتصراً على الطلبات التي تقل قيمتها عن 10 آلاف دينار، مؤكدة أنه منذ ذلك التاريخ لا تباشر إدارة المشتريات إجراءات أي طلب إلا من خلال النظام، الذي يتيح التحقق من طريقة الشراء والموافقات المطلوبة بحسب طبيعة كل طلب.

وأوضحت الشركة أنه في الحالات التي تستلزم فيها عملية الشراء المباشر الحصول على موافقة مسبقة من مجلس المناقصات والمزايدات يُحال الطلب إلى إشراف لجنة الشراء المباشر التي شكلتها الشركة لهذا الغرض، بموجب تعميم مجلس المناقصات والمزايدات رقم (10) لسنة 2026 بشأن إجراءات وضوابط التعاقد المباشر، مع بقاء صلاحية البت في طلب الموافقة من اختصاص المجلس. وبشأن المشتريات التي تجاوزت قيمتها 10 آلاف دينار ولم تتعدَّ 50 ألف دينار خلال الفترة محل المراجعة أشارت الشركة إلى أن إدارة المشتريات تتحقق من مدى وجوب طرح مناقصة عامة داخلية، وفقاً لقيمة الشراء والأحكام المنطبقة عليه، وفي حال طلب الشراء المباشر تتأكد الإدارة من وجود المسوغات اللازمة قبل عرض الطلب على لجنة المناقصات الداخلية لاستصدار الموافقات المطلوبة.

الرقابة: الحاجة إلى اعتماد خطة المسوح الوطنية للفترة 2025-2030

الحكومة الإلكترونية: اعتماد الخطة في ديسمبر 2026

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية الحاجة إلى اعتماد خطة المسوح الوطنية للفترة 2025-2030، بما يسهم في توفير المؤشرات الإحصائية اللازمة لأصحاب القرار، ويدعم التخطيط السليم وتحديد الأولويات الاستراتيجية، فضلاً عن تمكين هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والجهات المختصة من استيفاء المتطلبات الإقليمية والدولية ضمن المواعيد المحددة.

من جانبها، أفادت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بأنها ستواصل التنسيق لمتابعة اعتماد الخطة، كلما دعت الحاجة، بما يسهم في إصدار مؤشرات وبيانات إحصائية تتوافق مع المتطلبات الوطنية والإقليمية والدولية، مشيرة إلى أنه من المتوقع استكمال تنفيذ التوصية في ديسمبر 2026.

الرقابة يدعو إلى وضع إطار لتصنيف بيانات السجل السكاني وتقييم طلبات مشاركتها

الحكومة الإلكترونية: اعتماد الإطار في يونيو 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية الحاجة إلى تصنيف بيانات السجل السكاني المركزي وفق إطار مرجعي يحدد درجات خطورتها بحسب طبيعتها وحجمها، بما يتيح للمختصين في الهيئة اتخاذ قرارات تستند إلى أسس ومعايير موثقة عند قبول أو رفض طلبات مشاركة البيانات مع الجهات المختلفة.

وأشار الديوان إلى أن وضع هذا الإطار من شأنه ضمان الاتساق المؤسسي في منهجية تقييم طلبات مشاركة البيانات، وتعزيز كفاءة وفاعلية هذه العملية.

من جانبها، أفادت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بأنه يجري العمل على وضع الإطار العام لمشاركة بيانات السجل السكاني تمهيداً لاعتماده، مشيرة إلى أنه تم استعراض مسودة الإطار خلال الاجتماع الحادي عشر للجنة حوكمة سياسات وإجراءات مشاركة البيانات، المنعقد في 24 فبراير 2026.

وأضافت أنه من المتوقع استكمال تنفيذ التوصية في يونيو 2027.

الرقابة: الحاجة إلى استكمال المؤشرات الإحصائية ومتطلبات معيار نشر البيانات الخاص

الحكومة الإلكترونية: نشر المؤشر خلال 2026

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية وجود جوانب قابلة للتطوير فيما يتعلق بمتطلبات الانضمام إلى معيار نشر البيانات الخاص (SDDS)، ومن أبرزها حاجة الهيئة إلى احتساب بعض المؤشرات الإحصائية الأساسية غير المحتسبة حالياً، مثل مؤشر الإنتاج الصناعي، إلى جانب احتساب بعض المؤشرات بدورية تتوافق مع رزنامة مواعيد النشر المسبق المحددة وفق متطلبات صندوق النقد الدولي.

وفي ردها، أفادت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بأنها بدأت التنسيق مع الجهات المختصة لدراسة إمكانية احتساب المؤشرات الإحصائية الأساسية وفق المنهجيات والدوريات التي يحددها صندوق النقد الدولي.

وأضافت أنه، بتكليف من الفريق الوطني للمعلومات والسكان، سيتم احتساب مؤشر الإنتاج الصناعي ونشره خلال عام 2026، إلى جانب تعديل دورية نشر مؤشر أسعار المنتج، موضحة أن الموعد المتوقع لاستكمال تنفيذ التوصية هو أكتوبر 2026.